I J A Z A R A B I : J o u r n a l of A r a b ic L e a r n i n g
D O I : 10.18860 /ijazarabi.V9i1.36492
I S S N (p r i n t) : 2 6 2 0 - 5 9 1 2 | I S S N (o n l i n e) : 2 6 2 0 - 5 9 4 7
e j o u r n a l . u i n - m a l a n g . a c . i d / i n d e x . p h p / i j a z a r a b i / i n d e x

The Opinions Of Grammarians Described As Al-Hudaq In Arabic Grammar: The Chapter On Verbs As A Model

آراء النحويّين الموصوفين بالحُذّاق في النحو العربي، باب الأفعال أنموذجا

Received 2025-06-23
Accepted 2025-10-20
Published 2025-12-27

Ahmed Aref Jumaa Al-Kubaisi*[1], Rafi Khalaf Jassim[2]
[1,2]Department of Arabic Language. College of Education for Humanities, University of Anbar, Iraq
ahm23h2004@uoanbar.edu.iq*[1], rafi.khalaf@uoanbar.edu.iq[2]

To cite this article: Al-Kubaisi, Ahmed Aref Jumaa., Jassim, Rafi Khalaf. (2026). The Opinions Of Grammarians Described As Al-Hudaq In Arabic Grammar: The Chapter On Verbs As A Model Language. Ijaz Arabi: Journal of Arabic Learning, 9 (1), 139-151, DOI: https://doi.org/10.18860 /ijazarabi.V8i3.34752

Abstract:
The study aims to collect distinguished grammatical opinions attributed to the "Al-Ḥuḍāq," a term referring to groups of senior grammarians in classical works, as seen in expressions such as "the expert grammarians" and "clarified by the Al-Ḥuḍāq." The grammarians themselves frequently transmitted opinions using this designation; for example, al-Nahhās says: "the expert grammarians do not say and (لها) meaning (عليها)." The purpose of the research is to gather these opinions, specifically those related to Arabic verbs, to study and analyze them, compare them with other viewpoints, and identify the names of these "Al-Ḥuḍāq." The researcher relied on surveying disputed issues in classical texts and on indices of books on grammatical schools. The study revealed the identities of the grammarians referred to as "Al-Ḥuḍāq" in each issue and clarified that the term "Al-Ḥuḍāq"—if it can be considered a technical term—entails two aspects: first, grammarians do not label a school as the "Al-Ḥuḍāq" school without generally intending to give it preference; second, describing a particular group as "Al-Ḥuḍāq" serves as a form of praise for the grammarians themselves, highlighting their reliability and authority, since ḥadhāqah denotes skill and mastery. Moreover, these issues affect the teaching of Arabic to non-native speakers.
Keywords: Huddaq; Grammatical; Heritage; Constructed; Verbs

المقدّمة

تهدف هذه الدراسة إلى جمع الآراء التي يسمّيها النحاة بآراء الحُذّاق، بقولهم: ذهب الحُذّاق إلى كذا، أو هذا مذهب الحُذّاق من النحاة، إذ تُشعر هذه العبارة بقوة المذهب وصاحب المذهب، فسعت الدراسة إلى جمع هذه العيّنة من الآراء، ثمّ معرفة النحاة القائلين بها، للكشف عن أعيان القائلين، وبالتالي معرفة مَن المقصود بـ(الحُذّاق)، وممّا يجدر بالذكر أنّ مصطلح (الحُذّاق) قد يراد به البصريون، وقد يراد الكوفيّون، وقد يراد أفرادٌ من المدرستين، أو يراد به من تأخَّر عنهم، فإذا رأى النحويّ قوّة الرأي سمّاه بمذهب الحُذّاق، إذ الحذاقة مهارةٌ، فـ"الحِذْقُ والحَذَاقَةُ: مهارَة فِي كلّ العَمَل، تَقول: حَذَق وَحَذِق فِي عمله يَحْذِقُ ويَحْذَق فَهُوَ حاذِقٌ، والغلام يَحْذِقُ الْقُرْآن حِذْقًا وحَذَاقًا،

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

وَالِاسْم الحَذَاقَةُ"(Al-Azhari, 2001)، والحاذق اسم فاعل من ذلك، وجمعه حُذّاق، وحَذَقَة، كفُسّاق وفَسَقَة، وذكر ابن فارس أنّ الحاء والذال والقاف أصلٌ واحد (معنًى واحد) يدلّ على القطع، فيقال: حذقَ السكّينُ الحبلَ، إذا قطعه، ومن هذا المعنى قولهم: رجلٌ حاذقٌ في صنعته، أيْ: ماهر فيها يقطعُها ولا يترك فيها متعلِّقًا (Ibn Faris, 1979).

منهجية البحث

ولمّا كانت تلك الصفة الموصوف بها مجموعة من النحاة تدور حول هذا المعنى، ومشتقّةً منه ارتأيتُ أن أجمعها في دراسة مستقلّة تعطي صورة كاملة وفكرة مكتملة عن (الحُذّاق). وهذه المسائل التي كان للحُذّاق فيها دورهم البارز تخص الأفعال، إذ الفعل في اللغة العربية تدور حوله كثير من الأحكام وتنبني عليه. (Kadai, ea. al,2025)

نتائج البحث و مناقشتها

(ضَرَبَ) من أخوات (ظَنَّ)

اختلفوا في ذلك، فإذا قلت: ضربتُ عملي مثلًا، فهل (ضرب) لاحقةٌ بأخوات (ظنّ)؟ ويترتب على هذا أن يكون المنصوب الثاني مفعولًا ثانيًا عند من يُلحق (ضرب) بأخوات (ظنّ)، ويكون عند من لا يجيز ذلك حالًا.

١. المذهب الأوّل؛

قال ابن مالك في الكافية الشافية (Ibn Malek, 1982): وبعضُهمْ ألْحَقَ أيضًا (ضَرَبَا) في مَثَلٍ و(الجَعْلُ) أجدى (وَهَبَا) ثُمَّ قال في شرْحِه: "ألحق بعضُ الحُذّاق من النحويين بأفعال هذا الباب (ضَرَبَ) المُعْمَلةَ في (المَثَل)"(Ibn Malek, 1982). فمذهب الحُذّاق المذكورين عند ابن مالك إدخالُ (ضربَ) في باب (ظنَّ) مع المثل ونصب مفعولين بها، وهو مذهب مكّيٍّ القيسيّ(Al-Qaysi, 1984)، وأبي البقاء العُكْبَريّ(Al-Okbari, 1976)، والمنتجبِ الهمذانيّ(Al-Hamadhani, 2006).

ذكر مكّي حول قَوْله تعالى: {وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ}(سورة يس: ١٣)، أنّ أصحّ ما يقتضيه النظر والقياس في (مَثَلٍ) و(أَصْحَاب) أَنَّهُمَا مفعولان للفعل: (اضْرِبْ)، بدليل قَوْله تَعَالَى {إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ} (سورة يونس: ٢٤)، فَلَا خلاف أَنّ (مَثَلًا) ابْتِدَاء، و(كماء) خَبره، وقَالَ -تعَالَى- فِي مَوضِع آخَرَ: {وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ} (سورة الكهف: ٤٥) فالفعل (اضْرِبْ) دخل على المبتدأ وَالْخَبَر فنصب المبتدأ، فَلَا بُدَّ أَن يعْمل فِي الْخَبَر أَيْضًا؛ لِأَنّ كلّ عاملٍ سُلِّطَ على المبتدأ والخبر فعمل في المبتدأ فلا بدّ أن يعمل في الخبر، فقد تعدّى (اضْرِب) الَّذِي هُوَ لتمثيل الْأَمْثَال إلى مفعولين، فَوَجَبَ أَن يكون فِي غير هَذَا الموضع كذلك،

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

فيكون: (مثلً وأصحاب القرية) مفعولين.(Al-Qaysi, 1984)، فمكّي هنا يجيز أن ينصب فعْلُ الضرب مفعولين في (المَثَل) إذا كان أصل المفعولين مبتدأً وخبرًا.

وذكر أبو البقاء العكبَريّ(Al-Okbari, 1976)، وتبعه المنتجب الهمذاني(Al-Hamathani, 2006) أنّ (ضَرَبَ) تكون بمعنى (صيَّرَ)، أو (جعَل)، فتنصب مفعولين، كقولك: ضربتُ الشيءَ مثلًا، وعليه يكون (أصحاب القرية) مفعولًا أوّلًا؛ لأنّه معرفة، وأصل المفعول الأوّل في هذا الباب مبتدأ، والمبتدأ أحقّ أن يكون معرفة، و(مثلًا) مفعولًا ثانيًا، أي: صيِّرْ أصحابَ القرية أو اجْعلْهُمْ مثلًا.

وهؤلاء لم يُعملوا الضرْب في مفعولين إذا كانا نكرتين؛ لأنّ شرْط عمَلِ الضرب في مفعولين أن يكونا مبتدأ وخبرًا في الأصل، كما أصَّلَ لذلك مكّيّ القيسيّ في عمل الضرْب الذي ينصب مفعولين، وكونهما نكرتين يخالف أن الأصل في المبتدأ التعريف، ويجعل وجهًا آخر -وهو مذهب غيرهم- أظهر وإن كان أحد هذين النكرتين موصوفًا وهو من مسوغات الابتداء بالنكرة، لكنّه ليس في قوة التعريف. ولذلك الأصل الذي أصّله مكّي القيسيّ جعلَ هؤلاء النحويّونَ (ضَرَبَ) من باب (ظنّ) ونصبوا به مفعولين في نحو قوله تعالى: {وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا كَمَآءٍ أَنزَلۡنَٰهُ}، وقوله تعالى: {ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖۖ}(سورة التحريم: ١٠)(Al-Qaysi, 1984) ولم يجعلوها كذلك في نحو قوله تعالى: {ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدٗا مَّمۡلُوكٗا} (سورة النحل: ٧٥)، وقوله تعالى: {وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا رَّجُلَيۡنِ أَحَدُهُمَآ أَبۡكَمُ} (سورة النحل: ٧٦) فجعلوا المنصوب الثاني وهو (عبدًا) (Al-Okbari, 1976)، و(رجلين) (Al-Hamathani, 2006) بدلين من (مثَلًا)؛ ذهبوا إلى ذلك لأنّ كلا المفعولين نكرة، وإن كان لـ(رجلين، وعبد) مسوّغ؛ إلّا أنّ النكرة المسوَّغَ لها ليست في قوة المبتدأ معرَّفًا بحيث تُجعَل مع خبرها مفعولين لـ(ضرَبَ).

وموقف ابن مالك مِن هذا المذهب في (شرح الكافية الشافية) مختلف عنه في متن (التسهيل) و(شرحه)، فيبدو أنّه في شرح الكافية رضيَ مذهبَهم وسمّى القائلين به حُذّاقًا، وأمّا في متن التسهيل (Ibn Malek, 1967) وشرحه فردّ مذهبهم قائلًا: "وألحق قوم بأفعال هذا الباب (ضرب) المتعلقة بالمثل، والصواب ألّا تلحق بها لقوله تعالى: {ضُرِبَ مَثَلٞ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓ} (سورة الحج: ٧٣)، فبنى (ضرب) المذكورة لما لم يسمَّ فاعله واكتفت بمرفوعها، ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب" (Ibn Malek, 1990)سمّى أصحاب المذهب المذكور هنا قومًا لمّا ردّ مذهبهم، وفَرقٌ بين تسميتهم حُذّاقًا، وتسميتهم قومًا.

وقد أجاب أبو حيّان عن قول ابن مالك في الآية المذكورة: إنّ الفعل انبنى لما لم يُسمّ فاعله بقوله: "وهذا استدلال ظاهر، ويمكن تأويله على أن يكون المفعول حُذف لدلالة الكلام عليه، أي: ضُرِب مثلٌ ما يذكر، ويدل عليه {فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ} (سورة الحج: ٧٣) الآية"،

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

(Abo Hayyan, 2005)، وهي قوله تعالى: {إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥۖ وَإِن يَسۡلُبۡهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيۡـٔٗا لَّا يَسۡتَنقِذُوهُ مِنۡهُۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلۡمَطۡلُوبُ} (سورة الحج: ٧٣). وعلى هذا المذهب من إلحاق (ضربَ) بباب (ظنَّ) ابن أبي الربيع وتجوَّز إذ جعلَ (ضرَبَ) يتعدّى إلى مفعولين مع المثل وغير المثل ومثّل له بقوله: ضربتُ الذهبَ سِوارًا، وجعل منه قوله تعالى: {إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ}، قائلًا: "فهذه كلُّها من باب (ظننتُ)؛ لأنّك إذا أسقطتَ الفعل والفاعل بقيَ مسندًا ومسندًا إليه، فتأمّلْ هذا فإنّه صحيح"(Ibn Abi Al-Rabie, 1986)، فإنّ المنصوبَين بعد حذفِ الفعل والفاعل مسندٌ ومسند إليه، أي: مبتدأ وخبر، وتجوُّزُه في شيئين: الأوّل: أدخلَ في الباب النكرة التي تحتاج إلى مسوّغ لتصلح أن تكون مبتدأ، فليس أحد المفعولين في الآية معرفة، والثاني: إدخال غير المثل في الباب.

وكان لأبي حيّان الأندلسيّ موقفه من التجوّزين، أمّا التجوّز الأوّل فأيّده ومال إليه، وذكر أنّ (ضرب) بمعنى (صيّر)، وقد نسب ذلك إلى قوم، وقد رأينا أنّ القائلين بهذا المذهب -وهم مكّيّ ثمّ أبو البقاء والمنتجب الهمذانيّ- جروا فيه على تقييد، وهو ما يصلح أن يكون فيه المفعولان مبتدأً بغير مسوّغٍ وخبرًا، وذلك مع المثل خاصّة، وعدَّ أبو حيّان (مثلًا) في الآية المذكورة ونحوها مفعولًا ثانيًا مقدَّمًا، وذكر أنّ ما بعده نكرة لها مسوّغ بحيث تصلح أن تكون مبتدأً، ولم يذكر المسوّغ، والمسوّغ عطْف المعرفة -وهي (ما) الموصولة في (فما)- على النكرة -وهي بعوضة- وقوله تعالى: {ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدٗا مَّمۡلُوكٗا}، المسوّغ فيه لعبد الصفة بـ(مملوك)، فهو المفعول الأول وأصله مبتدأ، (ومثلًا) المفعول الثاني، وهو مقدّم، وهو في الأصل الخبر، وكان التقدير: عبد مملوكٌ مثلٌ.(Malik & Faculty, n.d.)

وأمّا موقفه من التجوّز الثاني -وهو إدخال غير المثل في الباب- فتوقّفَ فيه، قال: "ينبغي أن يُستَثْبَتَ في هذا الباب، أهو من كلام العرب أم من كلام المولّدين"(Abo Hayyan, 2005) (Abo Hayyan, 1998).

٢. المذهب الثاني؛ ذهب الزجّاج (Al-Zajjaj, 1988)، والنحّاس (Al-Nahhas, 1988) إلى أنّ (ضرب) بمعنى (ذكرَ)، و(اضربْ مثلًا)، أي: اذكر مثلًا فـ(مثلًا) مفعول به، والمنصوب بعد (مثلًا) بدلٌ منه، فلا يدخل في باب (ظنّ) ولا ينصب مفعولين، وهذا القول عند مكّي وجهٌ ضعيفٌ(Al-Qaysi, 1984)، وتردّدَ فيه العكبريّ فجوّزه مرّةً بضعف، ومرّةً بغير ضعف(Al-Okbari, 1976)، وهو جائزٌ عند المنتجب الهمذاني(Al-Hamathani, 2006).

٣. الترجيح؛ إنّ ما قاله الزجّاج والنحّاس من عدم إدخال (ضرب) في باب (ظنّ) هو مذهب الجمهور، فلم يقل النحويّون المتقدمون بتعدّي (ضربَ) إلى مفعولين، ولكنّه انفراد انفرد به مكّي -رحمه الله والعلماء جميعًا- وتلقاه النحاة من بعده بالقبول، وهم العكبري والمنتجب الهمذاني وابن

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

مالك في (شرح الكافية الشافية)، وشاع قولًا في كثير من المصادر النحويّة(Al-Shatebi, 2007)، وإعراب القرآن الكريم (Al-Durra, 2009). وإذا قلنا: إنّ إعراب القرآن الكريم ينبغي أن يكون تطبيقًا لما يُؤصّل في مصادر النحو العربيّ ومبنيًّا عليه، فإنّه يمكننا القول: إنّ مصادر النحو المتقدّمة بدءًا من سيبويه لا تعرف (ضرب) ناصبةً مفعولين، بأيّ وجهٍ كان، وأوّل من أدخله إلى مصادر النحو فيما أعلم ابن مالك-أخذه عن مكّي-، ولا أشُكّ أنّ نصْبَ (ضربَ) مفعولًا واحدًا هو الأصل، وهو الأرجح، وما انفرد به مكّي مقبول مرجوحٌ، ووجه قبوله ما ذكره من أنّه إذا عُدِّي الفعل إلى مبتدأ فعملَ فيه تعدّى إلى الخبر فعملَ فيه، فكانا مفعولين، ودليل أنّ الضرب داخل على مبتدأ وخبر قوله تعالى: {إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ}. وهي أشياء متلازمة: فعْل الضرب مع المَثَل والمُمَثَّل به، فأمكن تصوُّر المفعولين.

ويليق في هذا المقام أن أذكر أنّ لـ(ضربَ) في اللغة العربية دلالات متعدّدة، منها الضرب المعروف الذي يكون باليد وبغير اليد، وهو كقولك: ضربتُ فلانًا، وهو هنا يأخذ مفعولًا واحدًا منصوبًا، ومنها الدلالة على السفر، كقوله تعالى: {وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ} [النساء: ١٠١]، وهو على هذه الدلالة لا يأخذ مفعولًا منصوبًا، بل يأتي بعده حرف الجر (في)، ومنها الدلالة على الطبْع، ويستعمل في طبْع الدراهم قديمًا، كقولهم: ضربَ الأميرُ الدرهمَ، أي طبعه، وهو هنا يأخذ مفعولًا واحدًا منصوبًا، ومنها الدلالة على الجودة، كقولهم: ضربتْ يدُه، أي: جاد ضربُها، وهو هنا فعل لازم يكتفي بالفاعل، ومنها الدلالة على التمثيل، وتكون بمعنى (مَثَّلَ أو ذكرَ)، وَهُوَ اعْتبارُ الشَّيْءِ بِغَيْرِهِ وتمثيلُه بِهِ، كقولنا: ضربتُ مثلًا زيدًا، وهو يأخذ منصوبين، ويدخل حينئذ في باب (ظَنّ) عند فريقٍ من النحاة، ولا يدخل عند جمورهم(Ibn Manthor, 1994)، فنلحظ أنّ التعدّي واللزوم يختلف باختلاف دلالة الكلمة، وهذه الترابط بين الدلالة والقاعدة النحوية موجود في اللغة العربيّة واللغات الأخرى. ((See: juffs, 1998)، (Milliner et al, 2024).

ناصب المفعول إذا بُني الفعل للمفعول

ممّا هو مقرَّر أنّ الفعل المتعدّي إلى مفعولين نحو: أعطيتُ زيدًا درهمًا، إذا بُني للمفعول، أي: لِمَا لم يسمَّ فاعله، فإنّك تُقيم أحد المفعولين مُقام الفاعل، ويكون الآخر منصوبًا، فتقول: أُعطِيَ زيدٌ درهمًا، وكذلك إذا كان يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: أعلمَ اللهُ زيدًا بكرًا خيرَ الناسِ، يقوم أحدُ المفاعيل مَقام الفاعل، ويكون ما سواه منصوبًا، فيقال: أُعلِمَ زيدٌ بكرًا خيرَ الناسِ. (Al-Mobarred, 1994).

واختلف النحويّون في ناصب المفعول بعد بناء الفعل لما لم يسمّ فاعله، أناصبُه الفعل المبني للمفعول (لما لم يسمّ فاعله) أم ناصبه المبني للفاعل قبل البناء للمفعول؟

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

١. المذهب الأوّل؛ قال أبو حيّان الأندلسيّ: "مذهب سيبويه **والحُذّاق** أنّه منصوبٌ بتعدّي فعْلِ المفعولِ إليه"(Abo Hayyan, 2005) ومذهب سيبويه والحُذّاق واحد فهو من عطف العامّ على الخاصّ، وعلى هذا المذهب الزجّاجي في أحد قوليه، وسيأتي، وأبو سعيدٍ السيرافيّ(Al-sirafi, 2008)، وأبو عليّ الفارسيّ (Al-Farisi, 1990)، وابن عصفور، (Ibn Osfur, 1980)، وابن مالك(Ibn Malek, 1982). قال سيبويه: "هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولُك: كُسِيَ عبدُ الله الثوبَ، وأُعْطِيَ عبدُ اللهِ المالَ، رفعتَ (عبدَ الله) ههنا كما رفعتَه في (ضُرب) حين قلتَ: ضُرِبَ عبدُ الله، وشَغلتَ به (كُسِيَ وأُعْطِيَ) كما شغلت به (ضُرِب)، وانتصَب (الثوبُ والمالُ)؛ لأنّهما مفعولان تَعدّى إليهما فعْلُ مفعولٍ هو بمنزلة الفاعل"(Seebawaih, 1988).

والمراد بقوله: "فعْلُ مفعولٍ" الفعل المبني للمفعول (Al-sirafi, 2008)، وهذا الفعل المبني للمفعول هو الذي رفع نائب الفاعل، ونصبَ عند سيبويه المفعول وهو (الثوبَ، والمالَ) في قولك: كُسِيَ عبدُ اللهِ الثوبَ، وأُعطِيَ عبدُ اللهِ المالَ (Al-Zajjaji, 1984).

وقال ابن مالك في الكافية(Ibn Malek, 1982): وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالـرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا. قال الشاطبي: "وفي قوله: "عُلّق بالرافع" نصٌّ على أنّ فعل المفعول هو الناصب، أو هو ظاهر فيه، فإنّ الرافع هو فعل المفعول، وقد جعل ما عدا المُقام معلّقًا به أي معمولًا له، أو معلّقًا به معنى، فالفعل طالب له فهو العامل فيه؛ لأنّ أصل العمل الطلب، وهذا أحد المذهبينِ، وهو رأي المحقّقينَ، ويُنسَبُ إلى سيبويه"(Al-Shatebi, 2007).

٢. المذهب الثاني؛ ذهب الزجّاجِي(Al-Zajjaji, 1984) في قوله الآخر، والزمخشري (Al-Zamakhshari, 1993) إلى أنّ نصب المفعول كان على أصلِه، فهو باقٍ على انتصابه، فقولك: أُعطي زيدٌ درهمًا، وعُلِمَ أخوك منطلقًا، وأُعلِمَ زيدٌ عمرًا خيرَ الناس، الناصب فيه للمفعول فعْلُ الفاعلِ، أي: الفعل المبني للفاعل قبل أن يُجعَل مبنيًّا للمفعول (Al-Batalyosi, 1980) فللزجّاجي إذن قولان أو وجهان أجازهما، قال في (الجمل): "كقولك: أُعطِيَ زيدٌ درهمًا، رفعتَ (زيدًا) لأنّه مفعولٌ ثان، فبقيَ على أصلِهِ، وإن شئتَ قلتَ: نصبتُه لأنّه تعدّى إليه فعْلُ مفعولٍ هو بمنزلة الفاعل، وهو قول سيبويه، وتقريبه على المتعلِّم أن تقول: نصبتُه لأنّه خبرُ ما لم يُسَمَّ فاعله، وليس هذا من ألفاظ البصريّين، ولكنّه تقريبٌ على المبتدئ" (Al-Zajjaji, 1984).

ولمّا ذكر الزجّاجي ما قاله تقريبًا على المتعلّم وهو أنّ نحو (درهم) خبرُ ما لم يُسَمّ فاعله، جعلَ بعض النحويّين ذلك منه قولًا ثالثًا غير المذهبين اللذين ذكرهما، وذلك قوله: "وتقريبه على المتعلِّم أن تقول: نصبتُه لأنّه خبرُ ما لم يُسَمَّ فاعله، وليس هذا من ألفاظ البصريّين، ولكنّه تقريبٌ على المبتدئ"(Al-Zajjaji, ١٩٨٤) وحجّته -على ما قال ابن عصفور- "أنَّه رأى النحويين يسمّون المنصوب إذا وقع بعد مرفوع ليس بفاعلٍ خبرًا نحو: ما زيدٌ قائمًا، فـ(قائمًا) منصوب بعد

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

DOI: 10.18860 /ijazarabi.V9i1.36492
ISSN(print): 2620-5912 | ISSN(online):2620-5947
ejournal.uin-malang.ac.id/index.php/ijazarabi/index

مرفوع ليس بفاعل وهو (زيد)، فكذلك: أُعطِيَ زيدٌ درهمًا، (درهم) منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل، فسمّاه لذلك خبرًا، وسمّى المرفوعَ قبله اسمَ ما لم يُسمَّ فاعله" (Ibn Osfur, ١٩٨٠).

وردّه ابن السيّد البطليوسيّ (Al-Batalyosi, ١٩٨٠)، وابن عُصفور (Ibn Osfur, ١٩٨٠) بأنّه إذا قلنا: إنّه خبرُ ما لم يسمّ فاعله، فالعامل حينئذٍ فيه (أُعطِي)، وهو مذهب سيبويه، كما أنّنا إذا قلنا في: ما زيدٌ قائمًا: إنّ (قائم) خبر، فإنّنا نريد به الخبر الذي عملت فيه (ما) وسُمّي خبرًا؛ لأنّه في الأصل خبر المبتدأ، وليس كذلك (درهم) من قولك: أعطِيَ زيدٌ درهمًا، لأنّه لم يكن خبرًا قطُّ، ثم قال ابن السيّد: الأقرب إلى فهم المتعلم أن يقال: إنّه مفعول ثانٍ، جمعًا بين المذهبين(Al-Batalyosi, ١٩٨٠)، وقال: "ولو كانت المسألة: (ظُنَّ زيدٌ منطلقًا) لكان أشبه بأن يسمّى خبرًا، ويلزم من سمّى هذا خبرًا أن يجعل لما لم يسمّ فاعله خبرين إذا قال: أُعلمَ زيدٌ عمرًا خارجًا"(Al-Batalyosi, ١٩٨٠)، ويرى أبو حيّان أنّ ما سمّاه الزجّاجي خبرَ ما لم يسمّ فاعله ليس مذهبًا ثالثًا، وما قصدَ إلّا التقريبَ للمتعلّم(Abo Hayyan, ٢٠٠٥).

وذكر ابن السيّد البطليوسيّ بأنّ أصحاب هذا المذهب القائل بأنّ المنصوب باقٍ على أصلِه من النصب احتجّوا بأمرين، ثُمّ أجاب عنهما:

أ. أنّ أصل المسألة: (أعطَى عمرٌو زيدًا درهمًا)، و(أعطى) هو العامل في المفعولين، فلمّا حُذف الفاعل ارتفع (زيد)، بـ(أُعطِيَ) المصوغ للمفعول، وبقي (درهم) على ما كان له، فـ(زيدًا) لا حظَّ له في الفعل، وإنّما الفعل لغيره، فكيف يَصِحُّ أن يُعدّى فعلُه إلى (الدرهم) وهو لم يَفعلْ شيئًا، وإنّما دَفَعَ (الدرهمَ) غيرُه (Al-Batalyosi, 1980).

ب. قالوا: هذا الباب منقول من باب الفعل المعلوم، بدليل قول العرب: بُويِعَ زيدٌ، وسُوبِرَ خالدٌ، ولو كان أصلًا مستقلًّا لأعلّوا الواو فقالوا: بُيِّعَ، وسُيِّرَ، كما أعلّوها في (سيِّد، وميِّت)، فدلّ على أنّه منقولٌ من (بايَعَ وسايَرَ) (Al-Batalyosi, 1980)، كأنّهم يشيرون بذلك إلى عدم استقلال الفعل المبني لما لم يسم فاعله بالعمل بعلّة أنّه منقول لا أصل.

وأجاب على الأوّل بكلام اقتبسه عن أبي علي الفارسي (Al-Farisi, 1990) جاء حول قول سيبويه: "لأنّ (أُعطِيتُ) بمنزلة (ضُربتُ)، وقد بُيّن المفعولُ الذى هو بمنزلة الفاعل..." ووظّفه في الردّ على المخالفين، فذكر أنّ المفعول في هذه المسألة أُنزِلَ منزلة الفاعل في الحديث عنه، ولولا ذلك لم يرفع ولا غُيِّرَ له الفعل، ولبقي منصوبًا، فكما شُبّه بالفاعل وأُعرب بإعرابه كذلك شُبِّه به في أن عُدِّيَ فعلُه إلى مفعولٍ كما يُعدّى فعلُ الفاعل، فصار قولنا: أُعطيَ زيدٌ درهمًا، بمنزلة قولنا: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، قال ابن السيّد: ويدلّ على صحة ما ذهب إليه سيبويه أنّ ثَمَّ أفعالًا في العربية مصوغة للمفعول لا حظَّ فيها للفاعل نحو: بُهِتَ الرجلُ، ونُفِسَتِ المرأةُ، وأفعالًا مصوغةً للفاعل لا حظَّ فيها للمفعول نحو: ظَرُفَ زيدٌ، فدلّ هذا على أنّ باب

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

المفعول الذي لم يسمَّ فاعله أصلٌ قائمٌ بنفسه، فإنّه -وإن كان منقولًا- فقد حصل له بالنقل حكمٌ آخرُ، ويدلّ أيضًا على صحة مذهب سيبويه أنّ العامل في (درهم) في قولنا: أُعطيَ زيدٌ درهمًا، موجود، وعلى مذهبهم غير موجود(Al-Batalyosi, 1980).

وأجاب عن الثاني من وجهين: الأوّل: إنّما لم تُعَلّ الواو كراهية التباس (فُوعِلَ) بـ(فُعِّلَ)، كما كرهوا إعلال نحو: الزَّوان، والغليَان، بقلب الواو والياء ألفًا؛ لئلّا يلتبس (فَعَلان) بـ(فَعَال) فلو قلبتَ اجتمعتْ ألفان فيلزم حذف واحدة فيقع الالتباس. الثاني: وقال فيه: نوافقهم على أنّ باب المبنيّ للمفعول منقول من باب المبنيّ للفاعل، مُغيَّر عنه، فهذا صحيح، ولكن نقول لهم: هل يوجب نقْلُ الشيءِ عمّا كان عليه أن يتغيّر حكمُه؟ فإن قالوا: نعم، رجعوا إلى قولنا، وإن قالوا: لا، لزمهم ألّا يغيّروا حكم المبتدأ والخبر إذا دخلت عليها (كان وأخواتها)، أو (إنّ وأخواتها)، أو (ظننتُ وأخواتها)، وكذلك يجب لأدوات النقل -وهي الهمزة والتشديد والباء- ألّا تُحدث حكمًا غير الحكم الذي كان قبلها، وأيضًا نقول: ما الذي أوجب لأحد الاسمين (زيد، ودرهم) أن يتغير حكمه بتغيّر صيغة الفعل دون الآخر؟(Al-Batalyosi, 1980).

وذكر ابن الخبّاز أنّ هذا الخلاف مبنيٌّ على خلاف آخر، فإنّهم اختلفوا في ناصب المفعول الثاني والفعلُ مبنيٌّ للفاعل في قولك: أَعطيتُ زيدًا درهمًا، على قولين: الأوّل -وهو مذهب الجمهور- أنّه منصوب بـ(أَعطى)، والثاني: أنّه منصوب بفعل محذوف، فإذا بنيتَ للمفعول فقلت: أُعطيَ زيدٌ درهمًا، فالمنصوب إمّا بالفعل المذكور وهو الفعل المبني للمفعول وذلك على القول الأوّل، وإمّا بفعل محذوف، وذلك على القول الثاني (Ibn Al- Khabbaz, 2007).

ويتعلّق بما ذكره ما جاء عن الفرّاء وابن كيسان أنّهما يقولان في باب: أعطيتُ زيدًا درهمًا: إنّ (درهمًا) منصوب بفعل محذوف؛ لأنّ الأوّل هو الآخذ للدرهم، فكان التقدير: قَبِلَ درهمًا، أو أخذ درهمًا، فهذا في المبني للفاعل من باب (أعطى)(Al-Ghamidi, 1985))، وكذا نقلوا عنهما في المبنيّ للمفعول إذا قلت: أُعطِيَ زيدٌ درهمًا، تقديره: أخذ درهمًا (Abo Hayyan, 2005)، ولكن ابن كيسان في كتابه (الموفقي) قال ما ظاهره: إنّ المنصوب نُصب بالفعل المبني للمفعول، إذ قال في قولنا: أُسكِنَ زيدٌ الدارَ، وأُعطِيَ أخوك درهمًا: "(الدرهم والدار) نصب لوقوع الفعل، و(زيد) رفع لأنّه لم يسمّ فاعله" (Ibn Qaysan, 1975) فيكون تابعًا لسيبويه. وما قاله ابن الخبّاز لا يستوعب مذاهب النحويّين؛ فالزجّاجي مثلًا قائلٌ بأنّ المفعولين في باب (أعطى) انتصبا بالفعل، وكذلك الزمخشريّ، فكان ينبغي على ما نقل ابن الخبّاز أن يكون العاملُ عندهما في المنصوبِ الفعلَ المبنيَّ للمفعول، ولكنّهما لم يقولا بذلك.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

٣. الترجيح؛ الراجح -واللهُ أعلم- مذهب سيبويه والحُذّاق، وعليه من النحويّين زيادةً على من ذكرتهم: أبو حيّان الأندلسيّ (Abo Hayyan, 2005)، وخالد الأزهري الوقاد(Al-Waqqad, 2000) لما ذُكر من الأدّلة، فإنّ الجملة عند بناء الفعل للمفعول كلامٌ برأسه غيرُها عند بنائها للفاعل، وصار لها بنيةٌ أخرى وتركيب غير ما كانت عليه قبلُ، كما أنّ المنصوب لا يكون باقيًا على نصبِه كما كان والعامل قد تغيّرَ، وذهب لفظًا وتقديرًا، فلم يجز إبقاء عمله، وقد صارت الجملة على إسناد الفعل إلى المفعول، وأيضًا يقال: إذا كان فعلُ المفعولِ هو الذي رَفَعَ المرفوع، فينبغي أن يكون هو الناصب للمنصوب. (Al-Shatebi, 2007).

ومن ثمرات هذا الخلاف -وهو ممّا يُبنى على هذه المسألة- أنّ ابن مالك أجاز أن يقام أحد المفعولين مقام الفاعل عند بناء الفعل لما لم يسم فاعله، فذكر أنّه لا خلاف في إقامة ثاني المفعولين مقام الفاعل(Ibn Malek, 1990) ، فهنا استدركه أبو حيّان، وممّا قال: "وأيضًا فإن من النحويين من زعم أن (أعطى) وبابها إذا بنيت للمفعول لم ينتصب الثاني بالفعل المبني للمفعول، وإنما هو منصوب بفعل الفاعل، لما بني هذا للمفعول بقي (درهمًا) منصوبًا على أصله بفعل الفاعل، وإذا كان نصبه كذلك فكيف يجوز أن يقوم مقام الفاعل، ويؤثر فيه فعل ليس عاملًا فيه، فكيف يقال: لا خلاف فيه"(Abo Hayyan, 2005). ومن الأمثلة التي يجري عليها الخلاف قوله تعالى: {وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ ٱلشُّحَّۚ} (سورة النساء: ١٢٨)، وقوله تعالى: {فَمَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ}(سورة الإسراء: ٧١) الشحّ، وكتابه، فناصبهما عند (الحُذّاق) الفعل المبني لما لم يسمّ فاعله، وهو: أُحضرت، وأُوتيَ، وعند الزجّاجي على أحد قوليه: الفعل المبنيّ للفاعل، فهو باقٍ على أصله، ويقال: على ما قرّبه للمتعلم: خبر ما لم يسمّ فاعله، وعلى ما قرّبه ابن السيّد: مفعول ثان.

عمل الفعل الناقص في غير اسمه وخبره

اختلف النحويون في عمل الفعل الناقص في الحال والفضلات عمومًا، أو قل: في غير اسمه وخبره ،على مذاهب:

١. مذهب الحذّاق؛ ذكر ابن السيّد البطليوسيّ "أنّ (كان) الناقصة وأخواتها عند حُذّاق النحويين لا تعمل في الفضلات"(Al-Batalyosi, 2007). ونُسب هذا إلى أبي علي الفارسيّ(Nather AL-jaish, 2007)، وهو مذهب ابن السيّد البطليوسي(Al-Batalyosi, 2007)، والسّهيلي (Al-Suhayli, 1992)، وابن الصائغ (Al-Saegh, 2004)، والسمين الحلبي (Al-Samin, 1986)، والسيوطي (Al-Suyoti, 1987). وحجّتهم في ذلك أنّ الفعل الناقص لا يدلّ على الحدث، وهو مجرد للدلالة على الزمان، وهو لنسبة أمر إلى أمر آخر، ولا يعمل، وإنّما عمل في المبتدأ والخبر بالتشبيه، فلا يعمل

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

في غيرهما (Abo Hayyan, 2009). وأمّا ما نُسب لأبي عليّ الفارسيّ فالصحيح أنّه لا يَمنع من إعمال الفعل الناقص في الفضلات، قال في قوله تعالى: {وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ} (الإخلاص: ٤): "فإن قلتَ: هل يجوز أن يكون (له) حالًا من (كفوًا)...لأنّ (له) قد كان يجوز أن يكون صفة لـ(كفوًا) فلمّا قُدِّمَ انتصب على الحال؟...فإنّا لا نستحبّ ذلك...ولو أجازه مجيزٌ لكان العامل فيه (يكن)"(Al-Farisi, 1987). وذكر أنّك إن حملتَ (له) على الحاليّة "على استكراه كان غير ممتنع، والعامل في قوله: (له) إذا كان حالًا يجوز أن يكون أحد شيئين: أحدهما: (يكن)..." (Al-Farisi, ١٩٩٣).

وبتتبّع كلام أبي عليّ في مواضعه، فإنّ الذي لا يستحبّه ونصَّ على كونه مستكرهًا ليس إعمال (يكن) في الحال، وإنّما تقديم الجارّ والمجرور ملغيًّا وهو (له)، فهو في الآية مقدّم غير مستقرّ، أيْ: لم يكن خبرًا للفعل الناقص(Al-Farisi, 1987) (Al-Farisi, ١٩٩٣)، فقد نصَّ سيبويه على أنّ شبه الجملة إذا ألغيتَها فتأخيرها أحسن، وإذا جعلتَها مستقرًّا، أيْ: جعلتَ لها محلًّا -وهو الخبر- كان تقديمُها أحسن، فتقول: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منكَ، بالاستقرار، أيْ: جعْل (فيها) مقدَّمةً خبر (كان)، وتقول: ما كان أحدٌ خيرًا منك فيها، بإلغاء (فيها) وتأخيرها وجعْل غيرها خبر (كان) وهو (خيرًا)، على هذا نصّ سيبويه مع جواز التقديم والتأخير(Sibawayh, 1988).

٢. المذهب الثاني؛ أجاز أكثر النحويّين عمل كان وأخواتها في الحال، بل في الفضلات عمومًا، فمنهم أبو عليّ الفارسيّ، ونقل الطِّيبِيّ عن ابن جنّي من كتابه (الدمشقيّات) أنّه يُجيز إعمال الفعل الناقص في الحال، محتجًّا بقول الشاعر -وهو شعبة بن قُمَير(Abo Zayd, 1981)، أو الأقرع بن معاذ(Al-Qali, 1926): فكونوا أَنتــمُ وبَنِي أَبيــكمْ مكـانَ الكُلْيتيْن من الطِحالِ

وبقول كعب بن جُعيل(Seebawaih, 1988): فَكانَ وإيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ عَنِ الماءِ إذ لاقاهُ حَتَّى تَقَدَّدا

والشاهد فيهما أنّ (كان) نصبت المفعول معه وهو فضلة، وهو (بني أبيك)، و(إيّاها)، فما بالها لا تنصب الحال وهي فضلة؟! وبقول ابن مُقبل(Ibn Muqbel, 1995):

صَخِبٌ كأنَّ دعاءَ عبدِ مَنافةٍ في رأسِهِ عَقِبَ الصّباحِ الجافِلِ

فجوّز ابن جنّي أن يكون (في رأسه) حالًا من الدّعاء، و(عقب الصباح) خبر (كأنّ)(Al-Teebi, 2013)، يقول: إذا نصبتْ (كأنّ) الحالَ وهي حرف، فـ(كان) تنصبها من باب أولى؛ فإنّها فعل متصرّف. وتعرض لهذه المسألة أبو العلاء المعرّي(Al-Maarri, 2008)، وابن الشجريّ(Al-Shajari, 1991)، وأبو البقاء العكبري(Al-Okbari, 1926) ورجّحوا أن الفعل الناقص عاملٌ في الحال، واحتجّوا بأشياء: الأوّل: أنّ القياس لا يمنع أن تعمل (كان) في الحال؛ لأنّها فعلٌ متصرِّف تعمل الرفع والنصب في الاسم الظاهر والمضمر. الثاني: أنّ (كان) ليست أسوأ حالًا من أسماء الإشارة وحروف التنبيه اللواتي تعملنَ في الحال. الثالث: أنّ الحال فضلة في الخبر، نكرة، فرائحة الفعل

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

تعمل فيها فما ظنّك بفعلٍ متصرّف. ورجّح عمل (كان وأخواتها) في الفضلات أبو حيّان الأندلسي (Abo Hayyan,٢٠٠٩)، وناظر الجيش(Nather Al-Jaish, 2007) بأنّها دالّةٌ على الحدث. وممّا يمكن أن يُحمل على إعمال (كان) في الحال قوله تعالى: {قُلۡ إِن كَانَتۡ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةٗ}(سورة البقرة: ٩٤) فيكون (عند) حالًا من (الدار)، والعامل فيها (كان) أو الاستقرار(-Al Okbari, 1976) وقوله تعالى: {تَكُونُ لَنَا عِيدٗا}(سورة المائدة: ١١٤)، الحال الجارّ والمجرور، إذ أصله: عيدًا لنا، نعت، تقدّم فصار حالًا من (عيد) أو الضمير في (تكون)، وكذا قوله تعالى: {لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ}(سورة الأحزاب: ٢١)، الجار والمجرور (في رسول الله)(-Al Hamathani, 2006).

٣. الترجيح؛ الراجح عمل (كان) الناقصة في الحال وفي غير الحال من الفضلات؛ فقد قالوا بعمل اسم الإشارة فيها؛ لأنّ فيه معنى الفعل (أشير)، (Al-Mobarred, 1994) فـ(كان) أولى؛ لأنّها فعلٌ، وهو اسم. ومن ثمرات المسألة: أنّهم اختلفوا في (كان) المضمرة مع المفعول معه، أناقصة هي أم تامّة، في نحو قولهم: كيف أنتَ وقصعةً من ثريد، إذ التقدير: كيف تكون وقصعةً من ثريد، وإذا ثبت أنّ (كان) تعمل في غير اسمها وخبرها فلا موجب لتقديرها تامّة، وفي هذا قال أبو حيّان: "ذهب الجمهور إلى جواز ذلك في (كان) الناقصة؛ لأنّ الصحيح أنها مشتقّة، وأنّها تدُلّ على معنًى سوى الزمان، فعلى هذا تعمل في الظرف، ويتعلق بها الجار، وتنصب المفعول معه كسائر الأفعال"(Abo Hayyan,٢٠٠٩).

الخاتمة

وصلت هذه الدراسة إلى أعيان الحُذّاق في كل مسألة ففي المسألة الأولى (ضَرَبَ من أخوات (ظَنّ))، أطلق ابن مالك أنّ القول بكون (ضرب) من أخوات (ظنّ) هو قول الحُذّاق، وقد توصلَ البحث إلى أنّ ابن مالك أراد بهم: مكّي القيسيّ، وأبو البقاء العكبريّ، والمنتجب الهمذانيّ، ثمّ تبعهم من بعدُ من تبعهم، وفي مسألة (ناصب المفعول إذا بُني الفعل للمفعول) ذكر أبو حيّان مذهب الحُذّاق، وهو أنّ الناصب فعل المفعول، وأراد بهم سيبويه، وأبو سعيد السيرافيّ، وأبو علي الفارسيّ، ثمّ تبعهم ابن عصفور وابن مالك وغيرهما، وفي مسألة (عمل الفعل الناقص في غير اسمه وخبره) أطلق ابن السيد البطليوسي اسم (الحُذّاق) في أنّ الفعل الناقص لا يعمل في غير اسمه وخبره، وأراد بالحُذّاق ما نُسب لأبي عليّ الفارسيّ، ولكنّه عبّر بالجمع تقويةً للرأي إذ هو من أنصاره، ومن نتائج هذه الدراسة أنّ الحُذّاق ليسوا مجموعةً واحدة.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

المصادروالمراجع

Abu Hayyan, M. (2005). Al-Tadhyil wa Al-Takmil, tahqiq: Hindawi. Dar Al-Qalam, Damascus / Dar Kunuz Ishbiliya, Riyadh, Saudi Arabia.

Abu Zayd, S. (1981). Al-Nawadir, tahqiq: Abd Al-Qadir. Dar Al-Shuruq, Beirut, Lebanon / Cairo.

Al-Azhari, M. (2001). Tahdhib Al-Lugha, tahqiq: Murib. Ihya Al-Turath Al-Arabi, Beirut.

Al-Batalyosi, A. (1980). Kitab Al-HulAl, tahqiq: Saudi, Dar Al-TAli'a.

Al-Batalyosi, A. (2007). Rasa'il fi Al-Lugha, tahqiq: WAlid Muhammad Al-Saraqbi. Markaz Al-MAlik FaisAl, Riyadh, Saudi Arabia.

Al-Dhubyani, Z. Diwanahu, tahqiq: Ibrahim. Dar Al-Maarif, Cairo, Egypt.

Al-Durra, M. (2009). Tafsir Al-Quran Al-Karim wa I'rabuhu wa Bayanuhu. Dar Ibn Kathir, Damascus.

Al-Farisi, H. (1987). Al-Masail Al-HAlabiyyat, tahqiq: Hindawi. Dar Al-QAlam, Dar Al-Manara, Damascus, Syria / Beirut, Lebanon.

Al-Farisi, H. (1990). Al-TaAliqa, tahqiq: D. Al-Quzi. Matbaat Al-Amana, Cairo.

Al-Farisi, H. (1993). Al-Hujja, tahqiq: Qahuji wa akharun. Al-Mamun lil-Turath, Damascus, Syria / Beirut, Lebanon.

Al-Ghamidi, S. (1985). Al-Abadhi wa Manhajuhu fi Al-Nahw ma tahqiq Al-safar Al-awwAl min sharhihi Ala Al-Jazuliya, unpub. thesis, Kulliyat Al-Lugha Al-Arabiyya, Jamiat Umm Al-Qura, Saudi Arabia.

Al-Hamadhani, M. (2006). Al-Kitab Al-Farid, tahqiq: Al-Futaih. Dar Al-Zaman, Al-Madina Al-Munawwara.

Al-Maarri, A. (2008). Al-Lami Al-Azizi, tahqiq: Al-Mawlawi. Markaz Al-MAlik FaisAl, Riyadh.

Al-Mubarred, M. (1994). Al-Muqtadab, tahqiq: Azima. Wizarat Al-Awqaf, Cairo.

Al-Nahhas, A. (1988). Maani Al-Quran, tahqiq: Al-Sabuni. Jamiat Umm Al-Qura, Mecca.

Al-Okbari, A. (1926). Sharh Diwan Abi Al-Tayyib Al-Mutanabbi, dabtahu: Al-Saqqa wa akharun, Awladuhu, Egypt.

Al-Okbari, A. (1976). Al-Tibyan, tahqiq: Al-Bajjawi, Al-HAlabi wa Shurakauhu.

Al-Qali, I. (1926). Al-AmAli, uni bihi: Abd Al-Jawad. Dar Al-Kutub Al-Misriyya, Egypt.

Al-Qaysi, M. (1984). Mushkil I'rab Al-Quran, tahqiq: Al-Damin. Muassasat Al-RisAla, Beirut.

Al-Samin, A. (1986). Al-Durr Al-Masun, tahqiq: Al-Kharrat, Dar Al-QAlam, Damascus.

Al-Shatibi, I. (2007). Al-Maqasid Al-Shafiya, tahqiq: Al-Uthmin wa akharun. Maahad Al-Buhuth Al-Ilmiyya bi-Jamiat Umm Al-Qura, Mecca, Saudi Arabia.

Al-Sirafi, H. (2008). Sharh Kitab Sibawayh, tahqiq: MahdAli wa Ali. Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut.

Al-Suhayli, A. (1992). Nataij Al-Fikr, takhrij: Ahmad wa Muhammad. Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut.

Al-Suyoti, A. (1987). Al-Ashbah wa Al-Nazair fi Al-Nahw, tahqiq: Nabhan wa akharun, Majma Al-Lugha Al-Arabiyya bi-Dimashq, Syria.

Al-Teebi, H. (2013). Futuh Al-Ghayb, tahqiq: Al-Ghawj wa akharun. Jaizat Dubai Al-DuwAliyya lil-Quran Al-Karim, UAE.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

Al-Waqqad, Kh. (2000). Sharh Al-Tasrih Ala Al-Tawdih, tahqiq: Uyun Al-Sud. Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon.
Al-Zajjaj, I. (1988). Maani Al-Quran wa I'rabuhu. tahqiq: ShAlabi, Alam Al-Kutub, Beirut / Egypt.
Al-Zajjaji, A. (1984). Al-JumAl, tahqiq: Al-Hamd. Al-RisAla, Dar Al-AmAl, Irbid, Jordan.
Al-Zamakhshari, M. (1993). Al-MufassAl, tahqiq: Bu Milham. Maktabat Al-HilAl, Beirut, Lebanon.
Ibn Abi Al-Rabie, A. (1986). Al-Basit, tahqiq D. Iyad Al-Thubayti. Al-Gharb Al-Islami, Beirut.
Ibn Al-Khabbaz, A. (2007). Tawjih Al-Luma, tahqiq: A. D. Fayiz Zaki. Dar Al-SAlam, Egypt.
Ibn Al-Saegh, M. (2004). Al-Lamha, tahqiq: Al-Saidi. Imadat Al-Baht Al-Ilmi bi-Al-Jamia Al-Islamiyya, Al-Madina Al-Munawwara, Saudi Arabia.
Ibn Al-Shajari, H. (1991). Al-AmAli, tahqiq: Al-Tanahi. Maktabat Al-Khanji, Cairo, Egypt.
Ibn Faris, A. (1979). Maqayis Al-Lugha, tahqiq: Harun, Dar Al-Fikr.
Ibn Kaysan, Muhammad. (1975). Al-Muwafiqi, tahqiq: Al-Fatli wa ShAlash, Al-Mawrid bi-Baghdad: 4(2): 103–124.
Ibn Malik, M. (1967). Tashil Al-Fawaid, tahqiq: Barakat, Al-Katib Al-Arabi, Cairo, Egypt.
Ibn Malik, M. (1982). Sharh Al-Kafiya, tahqiq: Haridi. Jamiat Umm Al-Qura, Mecca.
Ibn Malik, M. (1990). Sharh Al-Tashil, tahqiq: Al-Sayyid wa Al-Makhtun. Dar Hajr, Egypt.
Ibn Moqbil, T. (1995). Diwanahu, tahqiq: Hasan, Al-Sharq Al-Arabi, Beirut, Lebanon/HAlab, Syria.
Ibn osfur, A. (1980). Sharh JumAl Al-Zajjaji, tahqiq: Abu Jinah. Dar Al-Kutub, Iraq.
Juffs, A, (1998), The acquisition of semantics-syntax correspondences and verb frequencies in ESL materiAls, journAl Language Teaching Research, Volume 2, Issue 2.
Kadai,Y, and others (2025), AnAlysis Of Errors In The Formation Of Fi'il Mudari', By The University Of MAlaysia Sarawak Students, ijazarabi, Vol. 8 No. 2 / June 2025.
Malik, I., & Faculty, M. Y. A. (n.d.). Tarjihat Ibn Malik Yf Bab I'mal Imlshdar Yf Dhau' Kitab Syarh Al Tashil
Milliner, B&Lange, K&Matthews, J&Umeki,R, (2024), journAl Language Teaching Research, First published online January 31, 2024.
Naẓir al-Jaysh, 2007, Tamhid al-Qawāʿid, taḥqīq: A. D. ʿAli Muḥammad Fakhir wa-akharun, Dar al-Salam, al-ṭabʿa al-ula, al-Qahira, Jumhuriyyat Miṣr al-ʿArabiyya.
Nazir Al-Jaysh, M. (2007). Tamhid Al-Qawaid, tahqiq: Fakher wa akharun. Dar Al-SAlam, Cairo.
Sibawayh, A. (1988). Al-Kitab, tahqiq: Harun. Al-Khanji, Cairo, Egypt.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)